

חה"כ זכור: על ראשי התנועה האסלאמית להסיק מסקנות ועל בני התנועה האסלאמית לערוך ייס חשבון נפש לבכירים. : בג"ץ, בהרכב של שלושה שופטים, החליט שלושם, ה- 28.5 לדחות את התביעה המשפטית שהגישו חה"כ אברהים צרצור והמהנדס סלמאן אבו אחמד ומנצור עבאס נגד חה"כ עבאס זכור וסירב לקבל החלטה לפיה חה"כ זכור אמור היה להתפטר ב- 16.10.07 מתוקף הסכם רוטציה בתפקיד ח"כ עם המהנדס סלמאן אבו אחמד. את חה"כ צרצור וסלמאן אבו אחמד ייצג עורך הדין דוד ליבאי ואת חה"כ זכור ייצג עורך הדין אדם פיש, שייצג אותו גם במשפט שבו זכה נגד מפלגת העבודה. בהחלטת בית המשפט נאמר כי אין בחוק טעיף המחייב ביצוע הסכמים פוליטיים ומפלגתיים, ושכדי לבצע הסכם רוטציה חה"כ צריך להתפטר. סלמאן אבו אחמד יצא המפסיד הגדול במשפט וחה"כ זכור אמר כי ראשי התנועה האסלאמית צריכים להסיק מסקנות ועל בני התנועה האסלאמית לערוך חשבון נפש לבכירים בתנועה.

صرصوروزكورفي العليا

النائب زكور: على قادة الحركة الإسلامية استخلاص

العبر وعلى أبناء الحركة الإسلامية محاسبة المسؤولين

رغم أن قرار المحكمة لصالحه ورفع الظلم عني إلا أنني أؤكد أنه لا يوجد رابح في هذه القضية

الحركة منذ اليوم الأول لإنطلاقتها ".
وجاء في رد الحركة الإسلامية:
ستبقى الحركة الإسلامية ترى في الشيخ زكور مغتصباً لحقها، إن أفلت من عقابه في هذه الدنيا الفانية فسيضطر الى دفع الثمن في يوم تشخص فيه الأبصار، ويتمنى المرء فيه أن لو كان ترابياً، خصوصاً وأتانا نرى العد التنازلي السريع لهذه الحكومة قذ بدأ، وتوشك الانتخابات البرلمانية أن تُطل برأسها، والتي ستعني حتماً انتهاء الشيخ زكور برلمانياً ودعواً وجماهيراً .

في السابق وقبل استفحال الخلاف على الأخوة إنهاء الخلاف بالعرض الذي قدمه قادة الحركة في الجليل، وهو تقديم استقالتي في نهاية شهر نيسان الماضي، مع إعادة جميع حقوقي لكن بعض قادة الحركة رفضوا هذا العرض وأصرروا على الذهاب الى هذه المحكمة وأنا كنت أعلم أن هناك عدداً كبيراً من قادة الحركة لم يكونوا راضين عن هذه الخطوة وحتى بعد رفع الدعوى القضائية ضدي بقيت ماداً يدي للمصالحة وحاول بعض الأخوة التدخل للتوسط كالدكتور شاكر دريجات من النقب، وكنت على استعداد لحل الخلاف لكن الطرف الآخر كان دائماً يرفض، وحتى داخل أروقة المحكمة وفي آخر كلامي للقضاة عرضت مرة أخرى أن يسحبوا الدعوى القضائية وأن نحكم الشرع والأعراف العربية بيننا، لكن الطرف الثاني رفض ذلك للأسف. وأنا أؤكد أنه رغم أن قرار المحكمة العليا هو لصالحه وجاء لينصفني ويؤكد أنني قد ظلمت من قبل الحركة الإسلامية، إلا أنني اليوم وبكل مسؤولية أؤكد أيضاً أنه لا يوجد رابح في هذه القضية لو كانت هناك قيادة حكيمة في الحركة الإسلامية لما وصلنا الى ما وصلنا إليه، وكان يمكن التوصل لتسوية للخلاف داخل أروقة الحركة الإسلامية بحيث تحافظ الحركة الإسلامية على وحدة صفها وعلى نقاوة صورتها أمام الجمهور الذي خدمته بشرف طيلة الأعوام الماضية، وعلى إنجازاتها المباركة على مر السنوات، وأن تحافظ على أبناء الحركة المخلصين وقادتها الذين شاركوا في تأسيس هذه

العمل. وجاء في قرار المحكمة: "لا يوجد في القانون ما يلزم بتنفيذ الإتفاقيات السياسية والحزبية، ومن أجل تنفيذ اتفاق تناوب على عضو الكنيست أن يستقيل بمحض إرادته واختياره الشخصي، لذلك فإن إصدار المحكمة قراراً يلزم عضو الكنيست على تنفيذ اتفاق التناوب هو أمر يعارض هذا المبدأ، وبذلك ترى المحكمة أنه من غير الممكن أن تصدر قراراً إشهارياً من شأنه أن يؤثر على القناعة الشخصية لمنتخب جمهور فيما يتعلق باتخاذ قراره". وجاء في قرار المحكمة أيضاً "أن جميع الأطراف ترى بأن الاتفاق ملزم لها، والقضية الوحيدة التي يختلفون حولها هي موعد استقالة المدعى عليه". وأضافت المحكمة: "أن المدعى عليه يوجه العديد من الإدعاءات ضد المدعين فيما يتعلق بالشكل الذي تصرفوا فيه تجاهه قبل الانتخابات وبعدها، ومن هذه التصرفات: ذم وقذف وإلحاق الخسائر المادية به، وآخرها إقالته من عضويته في الحركة الإسلامية، ويعتقد المدعى عليه أن هذه التصرفات من قبل المدعين تشكل نقضاً لإتفاق التناوب، ونتيجة لذلك فإن التزاماته تجاه نفس الإتفاق تعد ملغية طالما لم يقوموا بإصلاح الغبن الذي ألحقوه به". وبذلك يخرج المهندس سلمان أبو أحمد الخاسر الأكبر. النائب زكور عقب على قرار المحكمة قائلاً: "على قادة الحركة الإسلامية استخلاص العبر وعلى أبناء الحركة الإسلامية أخذ دورهم في القضية ومحاسبة المسؤولين الذين جروا الحركة الإسلامية الى هذه النتيجة. وأضاف زكور قائلاً: لقد عرضت

قررت محكمة العدل العليا يوم الأربعاء بكامل تركيبها المكونة من القضاة الثلاثة: إدموند ليفي، إستر حيوت، وحنان ملتسر، رد الدعوى القضائية التي قدمها النائب إبراهيم صرصور والمهندس سلمان أبو أحمد ومنصور عباس، ضد النائب عباس زكور، حيث رفضت إصدار قرار إشهارى بأنه كان ينبغي على النائب زكور الاستقالة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٧ لتنفيذ اتفاق التناوب على عضوية الكنيست مع المهندس سلمان أبو أحمد. وقد مثل النائب إبراهيم صرصور وسلمان أبو أحمد في أروقة المحكمة المحامي دافيد ليفي، فيما مثل النائب زكور المحامي آدم فيش الذي مثله أيضاً في المحكمة التي ربحها ضد حزب

